

مقدمة في باب الأعذار المسقط للجمعة والجماعة

هذه الأعذار المسقط للجمعة والجماعة يجب أن نعلم أن العلماء -رحمهم الله- حينما ذكروا هذا الأمر دليل عندهم على أن الأصل أنه لا ينبغي للإنسان أن يترك الجماعة في المساجد.

اتفق الفقهاء: على أن من ترك الصلاة جماعة من غير عذر وداوم على ذلك أنه واقع في العتب وأنه واقع في الإثم كما أشار إلى ذلك ابن تيمية .

الحنفية والمالكية والشافعية: نصوا على أنه إذا اجتمع أهل بلد على ترك الجماعة في المساجد فإنهم يجب أن يُقاتلوا .

﴿ فهذا كله دلالة على أن ما يفهمه بعض الناس على أنها سنة مؤكدة يظنون أنها سنة مؤكدة مثلها مثل السواك أو مثلها مثل السنن الرواتب لا، لأن الأئمة -رحمهم الله- لهم مصطلحاتهم ولهم طرقهم ولهذا قال الموصولي في "الاختيار": "ولا يسع أحدًا تركها إلا بعذر" ثم قال: "ويُقاتل أهل بلد تركوها بالكلية" فهذا يدل على أن صلاة الجماعة ليست بالمعنى التي يفهمها البعض ويريدون أن يفهموا الآخرين على أن صلاة الجماعة مثلها مثل سائر المسائل الخلافية وليس الأمر كذلك.

﴿ ولهذا فقد كان النبي ﷺ كما عند أهل السنن من حديث أبي هريرة كما عند أهل السنن يقول: ﴿أشاهد فلان أشاهد فلان إذا صلى الفجر﴾ وهذا يدل إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمامه ﷺ بحضور الصحابة -رضي الله عنهم.

﴿ ولا أدل على ذلك من قول عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-: ﴿ولقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض إن كان أحدنا ليهادى بين الرجلين حتى يُقام في الصف وإن رسول الله علمنا سنن الهدى وإن من سنن الهدى: الصلاة في المسجد الذي تقام فيه الصلاة﴾ فهذا يدل على أن سنن الهدى ليست السنة بالمفهوم المصطلحي المذهبي لا، لأن السنة تطلق على الطريقة

العلماء قالوا: هناك أعذار يجوز للإنسان أن يترك الجماعة لأجل هذا العذر وهم مختلفون في هذه الأعذار هل هي محصورة أم موصوفة.

﴿ الأصل أنه لا يجوز للإنسان أن يصلي الصلاة في غير وقتها إلا لعذر إذا كان يُجمع لمثلها الصلاة وأما إذا كان ليس يُجمع لمثلها الصلاة .مثل: صلى الظهر ثم أخر العصر فلا يجوز له أن يؤخرها إلى الليل أو صلى المغرب وترك صلاة العشاء فلا يجوز أن يؤخرها إلى الفجر لأن النبي ﷺ قال عندما سئل أي الصلاة أفضل قال: ﴿الصلاة على وقتها﴾ وقد قال الله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: 78] وهذا أمر وقال تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] يعني مفروضا فهذا يدل على أنه يجب على الإنسان أن يصلي الصلاة في وقتها.

﴿ ولما ترك النبي ﷺ صلاة العصر بسبب محاربه ومقاتلته للمشركين في غزوة الخندق حتى خرج وقت العصر إلى المغرب قال: ﴿شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله قبورهم وأجوافهم نارًا﴾ فهذا يدل على خطورة هذا الأمر.

العلماء قالوا: إن ثمة أعذار يباح للإنسان فيها ترك الجمعة والجماعة ومع أن الجمعة فرض عين بإجماع العلماء على الرجال المقيمين من غير عذر .

لأنه ربما يوجد رجل وهو مقيم ولكنه مريض فهذا المرض عذر يبيح ترك له الجمعة والجماعة. ومن المعلوم أنه لا يجوز للإنسان أن يترك جمعة فإذا ترك جمعيتين أو ثلاث فإنه يُخشى أن يطبع على قلبه كما ثبت ذلك في الصحيح من حديث أبي هريرة وغيره أن النبي ﷺ قال: ﴿من ترك الجمعة ثلاث جمع من غير عذر؛ طبع الله على قلبه ثم ليكون من الغافلين﴾ فهذا يدل على خطورة ترك الجمعة ولو كان ذلك لعذر يسير يباح له ترك الجماعة فإن العلماء -رحمهم الله- أشاروا إلى أن بعض الأعذار يباح له ترك الجماعة لكنه لا يباح له ترك الجمعة كما أشار إلى ذلك الحنابلة لأن أحياناً يشق عليه الركوب لكن الجمعة مرة واحدة في الأسبوع فلو شق عليه لكنه لا يشق عليه على سبيل الدوام.

﴿ المشقة لا تنفك عن غالب الأحكام التكليفية لأن المشقة نوعان:

❖ **القسم الأول: المشقة معتادة:**

المشقة المعتادة هو غالب ما يوجد في الأحكام التكليفية لأن التكليفي معناه ليس لأن الله شق على عباده ولكن لأن العبد حينما يفعل ما أمر الله - سبحانه وتعالى - به فإن ذلك مأمور وهو مكلف بفعله فصار هذا من باب التكليف وإلا فإنه ليس ثمة في عبادة الله كلفة وليس ثمة في طاعة الله - سبحانه وتعالى - كلفة إلا ما كان ذلك في حق المريض أو في حق الذي يؤمر بأن يفعل الطاعة فيكون الكلفة ليس في ذات العبادة ولكنها في وسائلها إما طريق وإما غير ذلك.

ومع ذلك فإذا كانت هذه المشقة معتادة فإن الشارع يأمر العبد أن يفعلها.

❖ القسم الثاني: مشقة غير معتادة

المشقة غير المعتادة فإن الشارع يخفف فيها في حق العبد. فخفف للمسافر أن يصلي الأربع ركعتين وخفف في الخوف أن يخل ببعض الأركان خوفاً من ذات الإنسان كل ذلك من باب لأن هذا الخوف مشقة غير معتادة.

الأعذار التي يباح لها ترك الجمعة والجماعة هي الأعذار التي تصحب المكلف فيها المشقة غير معتادة .

أما المشقة المعتادة التي لا ينفك عنها أصل التكليف فإن هذا لا يمكن أن يقال فيها أي أنا معذور أو أي مريض لأن هذا أحياناً لا يسلم منه الإنسان.

مثلاً: القيام لصلاة الظهر مشقة يسيرة ولا يلحق الإنسان فيها مشقة. القيام لصلاة الفجر مشقة لكن هذه المشقة ليست مشقة غير معتادة بل هي مشقة معتادة.

القاعدة كما أشار الإمام الشاطبي: "أن المشقة المعتادة يقع فيها التكليف"

صورته: شخص يقول أنا والله تعبان أنا جئت من السفر ولم أتم يوماً كاملاً وأنا معذور أن أترك صلاة الفجر ولو كان ذلك خارج الوقت.

نقول: لا لا يجوز ولهذا قال أبو بكر - رضي الله عنه - لعمر: ﴿واعلم أن الله عبادة في النهار لا يقبلها في الليل والله عبادة في الليل لا يقبلها في النهار﴾.

الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة:

أوسع المذاهب في هذه الأعذار هم الحنابلة لأنهم يبيحون فيها ترك الجمعة والجماعة ويبيحون فيها الجمع.

فالأعذار التي سوف نذكرها هي الأعذار التي يباح لها ترك الجماعة على مذهب الحنابلة لأنهم يرونها واجب وعلى مذهب الشافعي أنها فرض كفاية إذا قام بها من يكفي وعلى مذهب المالكية الذي يقولون سنة مؤكدة بأن الإنسان إذا تركها من غير عذر فإنه يأثم كما أشار إلى ذلك صاحب "مراقي السعود" في أصول الفقه وغيره.

✱ من الأعذار: المرض

المرض يباح للإنسان فيه أن يترك الصلاة جماعة في المساجد وهذا أمر مجمع عليه في الجملة .

أعني في الجملة: على اختلاف عندهم في ضابط المرض لكن الأصل أن المريض يجوز له ترك الجمعة والجماعة.

الدليل 1: استدلل العلماء على ذلك بقول الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] والمريض الذي يشق معه الذهاب والقيام؛ فإنه معذور

لأنه اتقى الله ما استطاع فلا يكلف نفسه إلا ما آتاه. ولهذا قال الله تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]

الدليل 2: لما سقط النبي ﷺ عن فرس كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أنس ﴿فجحش شقه الأيمن﴾ قال أنس: ﴿فذهبنا نعوذه فحضرت

الصلاة فأمنّا فصففنا خلفه فذهبنا لنقوم فأشار بيده أن اجلسوا﴾ وهذا يدل على أن النبي ﷺ قد ترك الصلاة لأجل أنه مريض أنه سقط.

ما يدل على ذلك: ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة ﴿أن النبي ﷺ في مرضه الذي مرض فيه قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس﴾

فهذا يدل على أن المريض يجوز له ترك الجمعة والجماعة .

✱ من الأعذار: مدافعة الأخبثين

مدافع الأخبتين: هو الإنسان الذي يصاب بتحصير في بوله أو تغوط فيخشى أن يمنعه ذلك من الخشوع ومن مراقبة ما يقرأ ومن تأمل ما يسبح فيه ويدعو فإن الشارع الحكيم أمره أن يترك الجماعة حتى يقضي حاجته .

الدليل: ما ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال: ﴿ لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبتان ﴾ **الأخبثان:** البول والغائط .

﴿ هل تصح صلاة مدافع الأخبتان؟ ﴾

1. **ذهب عامة الفقهاء من السلف والخلف وهو قول الأئمة الأربعة:** على أن من صلى وهو يدافعه الأخبتان أن صلاته صحيحة مع الكراهة.

قالوا: ﴿ لا صلاة ﴾ يعني لا صلاة من باب نفي الكمال المستحب .

ما يدل على ذلك: قالوا لأنه لم يقع منه حدث ولا حمل نجاسة فدل ذلك على أن هذا نهي خارج ماهية العبادة فدل ذلك على أن الأصل أن الصلاة صحيحة.

2. **ذهب ابن حزم:** أن صلاته لا تصح وفسر قوله ﷺ ﴿ لا صلاة ﴾ أي لا صلاة صحيحة

فالشارع حينما نهى عن هذا الأمر لأنه يُغلب جانب العبادة المتعلقة بذاتها وفي داخلها على العبادة المتعلقة بخارج العبادة يعني خارج الصلاة.

فلما كانت الصلاة جماعة عبادة بقصد بها معنى آخر ليس هو معنى ذات الصلاة بخلاف الذي يدافعه الأخبتان؛ فإنه يصلي وفي ذات صلاته ربما يحدث له تشويش وعدم خشوع.

فإذا كان النبي ﷺ كره أن يصلي في خيمصة ذات أعلام وقال: ﴿ اذهبوا بهذه الخيمصة إلى أبي جهم واثبتوني بإمبجانيه فإنها ألهتني أنفًا عن صلاتي ﴾

فهذا يدل على أن العبادة المتعلقة بذاتها أولى من العبادة المتعلقة بأمر خارج كالصلاة في المساجد .

✱ **من الأعدار: حضور الطعام**

أهل العلم قالوا: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة يُبدأ بالعشاء

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة ومن حديث ابن عمر ومن حديث أنس ومن حديث أبي هريرة قال ﷺ ﴿ إذا حضرت الصلاة وقُدِّم

العشاء فابدءوا به ولا تعجلوا عن عشاءكم ﴾ ، فالإنسان يترك الجماعة إذا كان ذلك بحضرة طعام

1. **ذهب أهل العلم:** على أنه لو صلى ونفسه تشتت؛ أن صلاته صحيحة

2. **خلافاً لابن حزم:** ﴿ لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخبتان ﴾

قال: أن هذه الصلاة باطلة فيجب عليه أن يبدأ بعشاءه .

﴿ هل الذي يبيح له ترك الجمعة والجماعة؟ كل أكل؟ أم أن ذلك مخصوص بشروط. ﴾

العلماء -رحمهم الله-: استنبطوا شروطاً في هذا الأمر قالوا:

❖ **الشرط الأول:** أن يكون الطعام يشتهي.

فإذا قُدم طعام لا يشتهي فإنه يبدأ بالصلاة، لأن المقصود هو أن يقطع دابر الوسواس الذي يخالطه ويخالجه حال الصلاة فربما تذكر نوع الأكل وتذكر طريقة

الجلسة وتذكر طريقة الطعام فأثاء ما يأتي الجوعان من النهم ومن التفكير فلاجل الانشغال بهذا؛ منع الشارع من أن يحضر الصلاة جماعة لأجل ألا ينشغل

نقول: لأن الشارع ينظر إلى العبادة المتعلقة بذاتها أولى من العبادة المتعلقة بخارج العبادة خارج الصلاة.

فهذا يدل على أن الشرع اشترط أن يكون طعام يشتهي فإذا كانت نفسه لا تتوق إلى ذلك أو أنه قادر على أن يؤخر الأكل ويحضر الصلاة من غير تشويش

فالأصل هو الصلاة.

دليل ذلك: ما ثبت في الصحيحين من حديث عمرو بن أمية الضمري قال: ﴿ أن النبي ﷺ كان يحتز من كتف شاة بالسكين فحضر الصلاة فطرح

السكين وقام فصلی ﴿

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم يكمل الأكل بل قام فصلی وحاشاه أن يخالف ما أمر أصحابه به فدل ذلك على أنه لا تتوق نفسه إلى هذا الأكل اشتياق الجوعان في هذا الأمر.

❖ الشرط الثاني: أن يكون قادرًا على التمكن من الأكل حسًا أو شرعًا

التمكن منه حسًا: فإذا كان قد قُدم طعام وحضرت الصلاة ورأى طعام لكن هذا الطعام ليس له إنما هو لشخص آخر مثلاً فلا يجوز له أن يأكل. لأن الشارع اشترط أن يتمكن من أكله حسًا أو شرعًا وهو ليس قادرًا عليه لأنه ملك الغير.

التمكن منه شرعًا: فإذا كان لا يتمكن منه شرعًا مثل أن يكون صائمًا فجاء الأهل فقدم الأكل بعد أذان العصر .

فهل يجوز له أن يقول: أنا والله صائم وجوعان ولا أستطيع أن أصلي لأنه حضر الطعام.

نقول: لأن الحضور هو مع التمكن من أكله ومع التمكن من شربه إذا كان نمة شراب أما إذا كان لا يتمكن شرعًا مثل أن يكون صائمًا وقد قدم الغداء في وقت صلاة العصر؛ فإنه لا يصح له أن يتعذر بعدم حضور الجماعة بدعوى وجود الأكل.

❖ الشرط الثالث: ألا يتخذ عادة

فإن الأصل أن الأحكام التكليفية هي بأن يصلي الإنسان الصلوات في أوقاتها لكن إذا جاء عذر طارئ

يقال له: يجوز له ترك الجماعة وحضور الصلاة لأنه جاء عذر طارئ

أما أن يكون هذا دينه ألا يؤتى بالأكل إلا وقت صلاة العصر مثل الموظفين الذين يأتون من دواهم فيصل قريباً من وقت الإقامة فتقدم له زوجته الأكل فيقول: إذا حضرت الصلاة وقدم الغداء فابدؤوا به ولا تعجلوا عن عشاءكم.

نقول: لا فإننا ذلك إذا جاء عارض أما أن يكون هذا الأصل فلا

ولهذا قال العلماء: ألا يكون عادة لأن العادة هنا تسلب الحكمة الشرعية التي جعلت في الوقت

وإلا لكان كل شخص يقول: أنا سوف أفطر بعد صلاة الفجر أو بعد أذان الفجر وقت الإقامة لأجل ألا أصلي في المسجد

أقول: إذا حضرت الصلاة وقدم الفطور فلا تعجلوا عن فطوركم لأجل أن يكون دائماً يترك الصلاة في المسجد في الفجر بدعوى أن الفطور قد قرب وقدم له فنقول: لا يكون ذلك على سبيل الدوام .

﴿ إذا بدأ بالأكل هل يلزم أن يأكل حتى تنقطع نهيمته؟ أم يجوز أن يستمر في الأكل حتى يشبع؟

مذهب الجمهور: يجوز لك إذا كنت وقت البداية لا تستطيع أن تصلي إلا بانشغال ذهن وورود وساوس فإذا أقبلت على الأكل فلا تعجل عن عشاءكم ولهذا جاء في رواية مسلم قال: ﴿ولا تعجلوا عن عشاءكم﴾ فدل ذلك على أن من كان يريد أن يأكل وقد حضرت الصلاة والحالة هذه له أن يأكل حتى يشبع ولا يعجل عن عشاءه لأنها طارئة.

❖ الشرط الرابع: ألا يكون ذلك خوفاً من خروج الوقت

فلو أنه قدم العشاء قبل الفجر وهو لم يصل العشاء هل يجوز له أن يقول: ﴿إذا حضرت الصلاة وقدم العشاء فابدؤوا به ولا تعجلوا عن عشاءكم﴾

نقول: لا إنما ذلك إذا لم يخش خروج الوقت.

هذه أربعة شروط وهذا يدل على أن هذه الشروط لم تكن ظاهرة في سنة النبي ﷺ لكن العلماء استنبطوها لأنها لا تكاد تخرج عما أراه النبي ﷺ وهذا بذلك على فقه عند السلف يذكرون ذلك من باب ما عروفه عن سنة النبي ﷺ وما حوته سنة النبي ﷺ من شروط وتقييدات.

✽ من الأعداء: خوف ضياع مال

إذا كان يخاف ضياع ماله أو فاته أو نقصه أو تلفه؛ فإنه يجوز له ترك الجمعة والجماعة.

مثال على ذلك: الحجاز: فإذا عجن عجينه وأشعل تنوره فإنه ربما يصعب عليه أن يقفله وقد أدخل العجين وقد حضرت الصلاة.

نقول: لا حرج أحياناً لكن لا يكون على سبيل الدوام أنه يشعل فتيل التنور ويضع العجين في وقت الإقامة؛ فنقول: لا. إذا طرأ ذلك فلا حرج أن يترك الصلاة جماعة لأجل خوف من ضياع ماله.

الحنابلة ابن تيمية وغيرهم: نصوا على ذلك (على أنه يترك الجماعة والجمعة خوفاً من ضياع مال)

هذا يدل على أن الشارع الحكيم يرى أن حفظ المال من الضروريات فجائز للإنسان إذا خاف على ماله أن يحافظ عليه.

مثال على ذلك: إذا كان قبيماً حارس أمن يحفظ مال غيره بالأجرة فإنه يجوز له ترك الجماعة شريطة ألا يوجد بدلاً لأنه لا ينبغي للإنسان أن يترك الجماعة كيفما اتفق بل لكن بشروط كأن لا يوجد غيره مما يجوز له ترك الجمعة والجمعة فلو فرض أن هناك مريض قادر على أن يجلس فقال: لا أنا الذي أجلس والمريض قادر على أن يجلس فنقول: لا يجوز لك أن تترك الجماعة لأن الأصل حضور الجماعة لكن لما خشيت أن يذهب مال غيرك فجاز لك أن تبقى لتحرسه كما هو معلوم مضبوط.

✱ **من الأعذار: خوف فوات رفقة:**

الإنسان إذا خشي فوات رفقة فإنه يجوز له ترك الجماعة

قالوا: لأنه لو صلى فإن نفسه تشغله من حيث خوف فوات طائفة أو فوات أصحاب لأنه سفره وحده ربما يشق عليه وإخوانه إذا كانوا معه فسوف

يسلونه ويؤمنونه على بعض المخاطر التي ربما يدركها بنو آدم فلاجل هذا جاز للإنسان أن يترك الجماعة خوف من فوات رفقة.

مثال على ذلك: إذا حضرت الصلاة وقد أعلن لركوب الطائرة فهو يخشى لو صلى ربما أقفلت الطائرة فلاجل هذا نقول له: **لا حرج** أن تذهب فتصلي وتترك الصلاة جماعة.

✱ **من الأعذار: موت قريبه**

فإذا كان مات قريبه وهو يريد أن يحضره أو أن يعنى يساعده في هذا فلا حرج في ذلك سواء مات وهو يريد أن يكفنه أو يغسله فهو يريد أن يسمع وصيته أو أن يزوره خوفاً من أن يفارقه فلا حرج في ذلك

الدليل: روى ابن المنذر عن ابن عمر **«أنه جاءه أحد الصحابة كان يريد رؤيته قبل أن يموت فلما أذن الزوال -زوال يوم الجمعة- خرج ابن عمر ولم**

يصلي خوفاً من فوات أحد الصحابة فزاره» فدل ذلك على أن ابن عمر حينما رأى أن الصحابة خشي أن يموت فلم يدركه فترك صلاة الجمعة فدل

ذلك على أن الإنسان إذا خاف موت رفيقه أو خوف موت أحد أولاده أو يريد أن يسعف زوجته الحامل ويترك الجماعة كل ذلك لا بأس.

❏ وكل هذا لأجل أن صلاة الجماعة كانت من الأهمية عندهم بمكان والشارع جَوَّزَ له أن يترك الصلاة جماعة

ولهذا يقال: أن بعض السلف كان حتى إذا كان مريضاً يتحامل مع نفسه فيصلي ولهذا كان الربيع بن خثيم أصيب بالفالج والفالج هو نوع من

الشلل فكان يتحامل على نفسه فيقال له: كيف أنت وقد أعذرك الله أو قد أعطاك الله العذر فقال: "أسمع المنادي يقول: حي على الصلاة حي على

الفلاح ولا أجيب؟!!". فهذا يدل على أهمية الصلاة جماعة في المساجد وأن الإنسان لا ينبغي له أن يتساهل في تركها خوفاً من أن يناله عقوبة الله تعالى

دراسة حديث «من سمع النداء...»

جاء في الحديث الذي رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي أن النبي ﷺ قال: **«من سمع النداء فلم يجبه؛ فلا صلاة له إلا من عذر»**

وهذا الحديث حسنه كثير من المتأخرين والحديث يُروى من طريق سعيد بن جبیر عن ابن عباس واختُلف عليه فرواه بعضهم عن عدي بن ثابت عن

سعيد بن جبیر عن ابن عباس مرفوعاً وخالفه شعبة ووكيع فروياه عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس من قوله وكذلك تابع عدي

بن ثابت فرواه الجماعة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من قوله ورواه بعضهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من قوله فدل ذلك على أن الراجح أن الحديث موقوف وليس بمرفوع.

❖ فهذا إن دل فإنما يدل على أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يرون وجوب الحضور إلى المساجد إذا سمع المسلم النداء ولهذا ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: ﴿أن رجلاً أعمى أتى النبي ﷺ فقال: ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فهل لي من عذر؟ فرخص له رسول الله ﷺ فلما خرج دعا فقال: أسمع النداء للصلاة؟ قال: نعم قال: فأجب فإنني لا أجد لك رخصة﴾.

ذكر الترمذي - رحمه الله - أن كل ما في كتابه من الأحاديث التي ذكرها فقد عمل بها أهل العلم إلا حديثين وأشار إلى حديث أبي هريرة هذا والحديث الآخر حديث جابر: ﴿إذا شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم أن شربها في الرابعة فاجلدوه فإن شربها فاقتلوه﴾ وهذا يدل على أن ذلك منسوخ على كلام الترمذي والواقع كما أشار إلى ذلك النووي أنه ليس ثمة حديث منسوخ في هذا والمسألة فيها خلاف.

فالمقصود من هذا: أن الصحابة والتابعين - رضوان الله تعالى عليهم - كان يحرصون على الصلاة في المساجد وأنهم لا يتركونها إلا من عذر وقد قال عمر - رضي الله عنه - حينما رأى الشفاء أم سليمان بن أبي حثمة في السوق وكانت قيمة للنساء وكانت بمثابة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال لها - الشفاء: ﴿يا أم سليمان: أين سليمان لم أراه قد صلى معنا الفجر. فقالت: يا أمير المؤمنين صلى من الليل ما كتب له ثم أنه أصابته نعاس فنام فقال عمر: والله لأن أصلي الفجر في جماعة أحب إلي من أن أقوم الليل كله﴾ وهذا يدل على حرصهم على حضور المساجد.

* من الأعذار: إن خاف الإنسان على نفسه سواء ضرر أو سلطان

إذا كان السلطان يريد أخذه وإمساكه وهو ظالم له فإنه يجوز له أن يترك الجماعة.

وقد كان الإمام أحمد - رحمه الله - في فتنة خلق القرآن صلى في بيته خوفاً من سطوة السلطان إذا كان السلطان له ظالم.

فإذا كان الإنسان يخاف من ظلم الظالم فلا بأس أن يترك الجماعة لأجل أنه معذور في ذلك وقد قال أهل العلم أن حفظ النفس من الضروريات الخمس مثال على ذلك 1: إذا كان ساكن في بيت فيها ذئاب أو قريبة من الذئاب ويخشى إذا خرج من الليل أن يأتيه ذئب ويخشى لو ذهب وحده إلى المسجد أن يصاب بشيء من هذا.

مثال على ذلك 2: أن الأم إذا كان ابنها حديث عهد ببلوغ وخشيت إذا خرج ابنها الفجر ولم يكن أحد معه فتخشى أن يصلي في المسجد من يأتيه من بعض الذين لا يخافون فإذا كانت تخشى ذلك وليس عنده من القوة والشجاعة وليس أحد يعينه من جيرانه فأمرته أن يصلي في البيت مع أخواته وإخوانه الصغار؛ فلا أرى في ذلك حرج خوفاً على نفسه.

العلماء - رحمهم الله - قالوا: إن كان يخاف سطوة سلطان أراد به بحق فلا يجوز له كيلاً يجمع معصيتين معصية عدم إيفاء الحقوق إلى أصحابها ومعصية ترك الجماعة فإذا كان بحق فلا يجوز له أن يتركه ولو أمسك به السلطان لأن السلطان إنما أمسكه لأجل أن يفى بحقوقه الواجبة عليه.

مثال على ذلك: ملازمة غريم فإن الغريم إذا كان يطلب شخص شخصاً أو إذا كان الدائن يطالب مدينه بالسداد فحكم الحاكم بأن يلازمه يعني يجعل الواحد يتابعه لأن النفوس تشمئز من ذلك وتتضايق وتجد أن ذلك في حرج لها ويمنعها من حريتها التي جعلها الشارع لها

❖ ملازمة الغريم تنقسم إلى قسمين:

❖ القسم الأول: ملازمة غريم عنده ما يفى به

فيأثم إذا ترك صلاة الجماعة لأجل أنه يجب عليه أن يفى بحقوقه فإن تركها جمع بين سوءتين سوءة ترك الجماعة من غير عذر وسوءة عدم إيفاء الحقوق إلى أصحابها.

❖ القسم الثاني: وهو ملازمة غريم وهو مدين لكن ليس عنده ما يفى به وألزمه الحاكم بأن يسدد وليس عنده

إذا كان مظلومًا فإن الله - سبحانه وتعالى - يقول ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]

فدل ذلك على أنه يجوز للإنسان أن يترك هذا الأمر

✱ من الأعدار: إذا كان قد غلبه نعاس.

فإذا اشتد عليه النعاس بحيث ربما لا يستطيع أن يصلي.

الدليل: قالت عائشة - رضي الله عنها - ﴿وكان إذا غلبه نوم أو نعاس من صلاة الليل صلى من النهار ثنتي عشر ركعة﴾

وهذا في التطوع ولكن العلماء قالوا: فإن الإنسان قد ينشغل ولهذا قال ﷺ ﴿ليصل أحدكم نشاطه فإذا عجز أو كسل نام﴾

ولكن هذا النوم يجب ألا يكون سببًا في خروج الصلاة عن وقتها أو فيها يجمع لها فإذا كان ذلك سوف يؤدي إلى خروج الصلاة عن وقتها فلا يجوز

فإجماع أهل العلم: على أنه لا يجوز أن تصلي الصلاة خارج وقتها متعمدًا ولو من عذر إذا كانت مثلها لا يجمع لها للصلاة لأن ذلك محرم

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].

✱ من الأعدار: إذا كان سوف يتأذى وهذا الأذى بسبب مطر

أهل العلم - رحمهم الله -: ذكروا أن الإنسان إذا خشي على نفسه المطر مطر يبيل ثيابه بحيث لو عصر ثيابه لأخرج منها الماء فإنه إذا كان هذا المطر يبيل

الثياب ويشق معه فإنه يجوز له ترك الجماعة.

فإذا كان الوحل أو المطر يجوز للإنسان أن يترك فيها الصلاة في المساجد ويصلي وحده

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ﴿أن النبي ﷺ كان يأمر المنادي إذا كان في ليلة ذات مطر أو ريح أو برد شديدة في

سفر أن يقول: ألا صلوا في رحالكم﴾

◀ **هل كان النبي ﷺ يقول ذلك في السفر أو في الحضر؟**

أكثر الروايات رواها عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر السفر فإن النبي ﷺ كان يقول: ﴿صلوا في رحالكم﴾ إنما كان ذلك في حديث ابن

عمر في السفر.

ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر واختلف عليه فرواه يحيى بن يحيى والقعنبي عن مالك دون ذكر السفر ﴿إنما كان في ليلة ذات ريح أو برد أو مطر يقول:

صلوا في رحالكم﴾ إلا أن مالكًا في رواية القعنبي ورواية يحيى بن يحيى في الموطأ ذكر باب: النداء في السفر فأشار إلى أن فعل ابن عمر إنما كان في السفر.

ما يدل عليه أيضًا: أن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة فإنه روى عن مالك الموطأ ورواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر وأشار فيه ﴿في السفر﴾

فدل ذلك على أن ابن عمر إنما كان النبي ﷺ يقول ذلك إنما هو في السفر.

ما يدل على ذلك: أن النبي ﷺ أكثر قوله ﴿إنما هو في السفر﴾ ما رواه عبد الرزاق عن طريق ابن جريج قال: حدثنا عمرو بن دينار أن عمرو بن أوس حدثه

أن رجل من ثقيف حدثه ﴿أن النبي ﷺ كان يقول إذا كان في مطر: صلوا في رحالكم﴾ وفي رواية أن ذلك كان في الحديبية ومن المعلوم أن الحديبية كانت في

سفر وقد أشار نعيم النحام عن ابن عمر أن ذلك كان في السفر.

وهناك طرق أخرى عن طريق أبي المليح عن أبيه أن النبي ﷺ كان ذلك يقوله في السفر

فدل ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾ أن أكثر الروايات عن النبي ﷺ أنها في السفر وأما ما لم يذكر فيها من ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾ عن النبي ﷺ فإنه مختلف في

صحتها.

أقول: أنه لا بأس أن يقال في الحضر ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾ كما فهم ذلك صحابة النبي ﷺ

فقد روى البخاري ومسلم من حديث ابن عباس ﴿أنه كان يوم الجمعة في يوم مطير فقال للمؤذن إذا قلت: حي على الصلاة حي على الفلاح فقل: ألا

صلوا في رحالكم ثم قال: أما إن الجمعة عزمة ولكن كرهت أن يخرج في الدحض والطين ﴿

فسئل عن ذلك عبد الله بن شقيق فقال: "قد فعله من هو خير مني"

فهذا يدل على أن ابن عباس فهم أن قوله ﷺ ﴿ألا صلوا في رحالكم﴾ وإن كان أكثر فعله في السفر ﷺ ؛ فإن ابن عباس حمّله أيضًا على الحضر لعدم الفارق.